مدينة الفُل .. التجارة تتلاشى تحت طوفان المجاري

(الحلقة الثالثة)

شبكة الصرف الصحي بالحديدة.. انهيار مفاجئ يضع الكل في دائرة المساءلة

قد تطول المعاناة والخسائر التي لحقت ولاتزال تلحق بسكان مدينة الحديدة.. ولا يتسع المقام لشرح كل حالة متضررة من طفح المجاري.. لكن الأهم في هذه الحلقة من تحقيقنا الصحفي هو استجلاء حيثيات وأسباب الانهيار المفاجئ لشبكة المجاري في مدينة الحديدة الساحلية التي يحتم ويفترض تاريخها وخصائصها أن تكون أولى المدن اليمنية نظافة وجمالاً يستزيد منها العابرون.. ليس لأن هذا الانهيار كارثة طالت كل جميل في المدينة ، فحسب بل ولكونها كارثة مجتمعية تضع الجهات المعنية في دائرة المساءلة القانونية والقضائية -فقط- لو كنا مجتمع يحترم القانون والمسئوليات الأخلاقية.. وانطلاقاً من واجب البحث والتحري الحيادي لم تكتفِ صحيفة الثورة برصد ما يعانيه المجتمع بالصورة والكلمة بل حملت كل تلك المآسي والشكاوى إلى أجهزة الدولة المسئولة عن تأمين وتطوير وتوسعة شبكة مجاري الصرف الصحي في مدينة الحديدة والحفاظ على بيئتها ومظهرها العام الذي يعكس وجه الدولة وحضورها السيادي والمؤسسي.. لمعرفة حيثيات هذا الانهيار في وقت واحد وعلى مرأى ومسمع من تلك الجهات.. إلى سطور هذا التحقيق..

تحقيق/ يحيى كرد- محمد إبراهيم

● ، حسب شكاوى المواطنين لم تكن مشكلة المجاري وليدة اللحظة في مدينة الحديدة بل كانت مؤشراتها تتزايد من فترة لأخرى منذ عامين حتى تفاقمت مؤخراً لتنفجر الشبكة كلياً.. هذا الإشكال المتصاعد خلال هذه الفترة الزمنية يضع الجهات الرقابية على صحة البيئة مسئولية دورها الرقابي ودراسة الكوارث البيئية قبل وقوعها ، وكون الهيئة العامة لحماية البيئة هي جهة محورية في قراءة أي ظاهرة قبل تحوُّلها إلى إشكال مستعصي على الحلول وكارثة تهدد البيئة، لهذا كان لا بد من طرح هذه التساؤلات على الجهة المعنية بالبيئة فذهبنا إلى المهندس ياسر عبده غبير مدير الهيئة العامة لحماية البيئة بمحافظة الحديدة والذي أكد -من جانبه- أن الهيئة العامة لحماية البيئة وجهّت العديد من المذكرات الرسمية إلى المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي لتنبيهها بالمخاطر البيئية الكارثية التي سيسببها استمرار طفح المجاري بالشوارع والحارات والأحياء بالمدينة.. معتبراً أن طفح المجاري الذي شهدته وتشهده شوارع وأحياء وحارات مدينة الحديدة كارثة بيئية غير مسبوقة حولت المدينة إلى مستنقعات مجاري راكدة أمام المنازل والمدارس ومقار الأعمال والمكاتب والمؤسسات الخدمية العامة والخاصة التي منعتهم من تناول وجباتهم الغذائية بالإضافة إلى التلوث البيئي الذي تعاظم خطره خلال الشهرين الماضيين واستفحل أكثر عقب هطول الأمطار على المحافظة..

الشبكة.. فنياً

الأسئلة كثيرة حول حيثيات وأسباب انهيار شبكة الصرف الصحي بالحديدة (المجاري) انهياراً كلياً في وقت واحد لكن الأهم في هذه الحيثيات هو التركيز على الجانب الفني.. ومحاولة لاستقراء هذه المشكلة فنياً، ذهبنا إلى المهندس أمين محمد قاسم المذحجي مدير عام المشاريع بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة الذي بدوره سلط الضوء على تاريخ إنشاء الشبكة وأهم عوامل انهيارها حيث قال:

تم إنشاء مشروع مجاري الحديدة في مطلع الثمانينيات والتي نفذتها الشركة الكورية (سمون) وتتكون من الشبكة الرئيسية البالغة 61 كيلو متراً، وكانت مصممة لتغطية 06٪ من سكان المدينة وتم تجديد عشرة كيلو مترات، من الشبكة في عامي 2003- 2006م ولم يتبق سوى 6 كيلومترات توقف تجديدها نتيجة تعثر الشركة المنفذة لمشروع التجديد وبعد أن أثبتت عدم قدرتها على تنفيذ المشروع كاملاً، تمت تصفية المشروع بشكل نهائي مع الاستشاري وسحب التمويل من قبل الممول الرئيسي للمشروع وهو (الأوبيك).. وتبدأ الستة كيلو المتبقية من شارع الميناء وحتى بداية الحوك والخط الساحلي كاملاً وهي من المناطق الحرجة جداً في شبكة المجاري بالمدينة ونبحث حالياً عن ممول لاستكمال المشروع الذي سيكلف من ستة إلى سبعة ملايين دولار أمريكي والتكلفة مطروحة على وزارة التخطيط والمانحين ولن ينتهي طفح المجاري إلا باستكمال تحديث الستة كيلو المتبقية من الشبكة الرئيسية القديمة.

موضحاً أن ما يحصل حالياً لشبكة المجاري من طفح هو نتيجة سوء الاستخدام فالمجاري صممت لتصريف السوائل وليس لمخلفات المواد الصلبة والأتربة المتراكمة داخل شبكة المجاري والتي أدت إلى انسدادها فنحن عندما نحضر إلى المنهل أو غرفة التفتيش المسدودة بهدف فتح الانسداد نستخرج منها أحجاراً ومكارد ومتاكي ومخاد وملابس وإطارات سيارات وموكيت وعلب بلاستيكية وهذه المواد الصلبة تؤدي بكل تأكيد إلى انسداد الشبكة وتدميرها وطفحها إلى الشوارع والحارات والمنازل، كما أن الأمطار التي هطلت على المحافظة زادت من الطين بلة بدخولها إلى شبكة المجاري، وضاعفت المشكلة بشكل كبير جداً، أما بخصوص غليل الأكثر تضرراً من طفح المجاري فشبكة المجاري صممها البنك الدولي لهذا الحي كمنطقة لذوي الدخل المحدود على أساس كل بيت لا تتجاوز أفراد أسرته عن ستة أشخاص فقط أي حارة شعبية مكونة منازلها من طابق واحد إلا أن هذا الحي توسع وتضاعف لأكثر من ست مرات حيث أصبح فيه بنايات مكونة من أربعة وخمسة وستة طوابق كل بناية فيها عدة شقق، ونتيجة هذا التوسع تجاوزت قدرة شبكة مجاري غليل وأصبحت الشبكة في هذا الحي بحاجة ماسة إلى توسعة تواكب هذا التوسع الكبير وبذلك سينتهي طفح المجاري.

وقال المذحجي: لقد انجزنا دراسة متكاملة إلى عام2025 م قسمنا من خلالها المدينة فنياً إلى جزئين حتى عندما نشرع في التوسعة نفصل المشروع القائم أو القديم عن التوسعة الجديدة، كما لدينا مشروع تطويري دراسة جاهزة سيرفع عدد المستفيدين من المجاري من60 ٪ إلى 75٪ خلال عام2015 م وسيشمل حارات زايد والربصة ومنطقة أمين مقبل وأجزاء من 7 يوليو والبالغة تكلفته 18 مليون دولار تم توفير منها بحدود 10 ملايين دولار فقط والمتبقي من تكلفة المشروع بحدود 8 ملايين ريال.

هيئة البيئة: لن ينتهي طفح المجاري إلا باستكمال تحديث الـ(6) كم المتبقية من الشبكة الرئيسية القديمة وهو ما فشلت فيه الشركة المنفذة

العمر الافتراضي

المهندس/ أيوب الدبعي مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة يؤكد أن أسباب طفح المجاري بمدينة الحديدة ترجع إلى قِدَمْ الشبكة وانتهاء عمرها الافتراضي، مَشيراً إلى أن هطول الأمطار على المحافظة ودخول الأتربة ورمي المخلفات الصلبة في الشبكة كلها عوامل ساهمت في مضاعفة الضغط على الشبكة مؤدية إلى حدوث اختناقات فيها ومن ثم طفحها إلى الشوارع والحارات.

وأضاف الدبعي: كما أن التوسع السكاني الهائل الذي تشهده مدينة الحديدة ساهم أيضاً في تدهور الشبكة وخاصة شبكة حارة غليل التي أصبحت شبه غارقة بالمجاري الطافحة كون هذا الحي السكني صمم على أساس حارة شعبية صغيرة لا تتجاوز المباني فيها عن دور شعبي واحد فقط، والآن أصبحت تمثل نصف مدينة الحديدة بعد أن تضاعف سكانها عدة مرات وخطوط المجاري الرئيسية فيها لا تتجاوز ثمانية هنشات فقط.. في الوقت الذي لا تمتلك فيه المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالحديدة الامكانيات المادية أو المعدات أو السيارات ولا مضخات شفط كافية للحد من مشكلة المجاري الطافحة، والمؤسسة مهدده بالانهيار والافلاس في أي لحظة، هذا إلى جانب مساهمة المواطنين أنفسهم في طفح المجاري نتيجة الجهل أو بقصد وتعمد من خلال رمي كافة المخلفات داخل مناهل خطوط المجاري من أحجار بمختلف الأحجام والبلوك والمكارد والمتاكي والملابس الداخلية وجميع انواع العلب المعدنية والبلاستيكية والأتربة وألعاب الأطفال التي نقوم استخراجها أثناء إزالة انسداد المجاري، وبعض الناس عندما تطفح المجاري أمام منزله يقوم بشراء قلاب تراب أو حجر ويكبس أو يدفن المنهل أو غرفة المجاري الطافحة أمام منزله ويوقف الطفح ولكن تخرج له المجاري من حمامه إلى داخل منزله، وهنا يصاب بالصدمة من فعلته ويعرف عنوان المؤسسة ولكن بعد فوات الأوان والبعض الاخر من الناس يقومون بسرقة أغطية غرف تفتيش المجاري وتكسيرها وهذه جريمة يرتكبها المواطن بحق نفسه أولاً وبحق المال العام ثانيا هذا بالإضافة إلى وجود تقصير وتقاعس وضعف كبير من قبل مشرفي وعمال المجاري في أداء أعمالهم وخاصة بعد تكليف المديريات بصرف مبالغ لعمال المجاري الموزعين على هذه المديريات رغم ذلك لم يقوموا بواجبهم في إزالة الانسدادات من غرف التفتيش.

وأكد الدبعي أنه يتم حالياً اتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لمحاسبة كافة المقصرين من المشرفين او العمال وذلك من خلال إحالتهم إلى التحقيق او تغييرهم بكوادر أخرى قادرة على العمل وستسمعون ذلك بأنفسكم، كذلك سيتم محاسبة المسئولين عن إعداد مواصفات المعدات والآليات التي تم تزويد المؤسسة بها وظهر بها عيوب فنية إلى جانب التخاطب مع المقاول لإصلاح هذه العيوب وإعادتها إلى العمل مالم سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه ومنها أنه لن يحصل على ريال واحد من الضمان الذي دفعه قبل شرائها وتوريدها، كما أن المبلغ الذي اعتمده مجلس الوزراء في اجتماعه بالمحافظة والمقدر بثلاثة مليارات، و 200مليون ريال هو عبارة عن مناقصات لشراء وتوريد معدات وآليات وقطع غيار وغيرها من المعدات الطارئة لمواجهة العجز الحاصل في هذه المعدات والتجهيزات والذي بدأ نشر مناقصاتها في أغسطس الحالي وبعدها سيتم تحليلها الفني ولن نلمس أثرها إلا في مطلع أو نهاية الربع الأول من العام القادم2014 م .

متأخرات المستهلكين

وأضاف أيوب أنه رغم هذه المشاكل والصعوبات الكبيرة التي تواجه المؤسسة وقلة الامكانيات المادية والمعدات إلا أن محاولاتنا مستمرة للحد من طفح المجاري الذي يصلنا في اليوم الواحد من 80-100 بلاغ بطفح مجاري ولا نغطي من هذه البلاغات سوى20-30٪ فقط كون المؤسسة لا تمتلك بوابير أو سيارات شفط كافية والموجودة متهالكة، يوم في الميدان، ويوم في الصيانة، والعمال والموظفون لا يحصلون على مستحقاتهم من رواتب وإضافي وغيرها ومصروفات المؤسسة من رواتب واضافي ووقود وقطع غيار وصيانة وغيرها من المصروفات والمستحقات 120 مليوناً شهرياً وإيرادات المؤسسة شهرياً من 30 إلى 40 مليوناً شهريا، يعني بأن العجز أكثر من النصف وهذه أكبر مشكلة تواجهها المؤسسة وذلك بسبب عدم التزام المواطنين وكبار المستهلكين والقطاع الحكومي المحلي والمركزي بسداد قيمة استهلاكهم للمياه فمديونية المؤسسة بلغت حتى النصف الأول من العام الحالي2013 م ملياراً و 775مليون ريال منها 900 مليون متأخرة عند المستهلكين العاديين و200مليون عند القطاع التجاري و 600مليون عند القطاع الحكومي المحلي والمركزي.. لذلك نحن متوقعون انهيار شبكة المجاري في أي لحظة إذا لم يتدخل رئيس الجمهورية والحكومة مالم ستغرق مدينة الحديدة بالمجاري في أي لحظة.

وناشد مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي كافة المواطنين وكبار المستهلكين والقطاع الحكومي إلى سرعة سداد ما عليهم من مستحقات مالية حتى تستطيع الاستمرار في تقديم خدماتها في ايصال المياه إلى المنازل والحد من طفح المجاري المتواصل بمختلف أحياء المحافظة ويهدد المحافظة بكارثة بيئية خطيرة.

المجلس المحلي

أمين عام المجلس المحلي حسن أحمد هيج أكد أن الحقيقة التي غابت عن الكثير أن شبكة المجاري بمحافظة الحديدة أصبحت منتهية بفعل الزمن حيث تجاوزت عمرها الافتراضي خصوصاً في حي التنمية أو غليل التي خرجت عن كونها مصممة على أساس منازل شعبية لذوي الدخل المحدود بأقطار وأحجام معروفة ومحددة، إلى التوسع افقيا ورأسيا حد ستة أدوار في بعض البنايات،والمنشآت الخدمية فهذا التوسع زاد من الطلب على خدمة المجاري مع أن قطر المجاري لم يصمم على هذا الضغط، ولهذا حصلت اختناقات شديدة في الشبكة".. موضحاً أن هناك أيادي تخريبية أيضا تقوم بالعبث بهذه الشبكة المتهالكة حيث وجدنا داخل المناهل أو غرف التفتيش كتل خرسانية وصخور وأكياس أسمنت ولفافات وغيرها وضعت داخل المناهل بفعل فاعل، وهذه الأعمال التخريبية أدت أو ساهمت بشكل كبير في ما يجري في شوارع وأحياء المحافظة.

وأضاف هيج: المجلس المحلي تدخل في ثلاثة أمور رئيسية هي شراء وتوريد معدات منها كاسحتين وثلاثة قلابات وسلمت للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بحسب طلبها، والدراسات والمواصفات التي تقدمت بها بتكلفة 83مليون ريال، ولم يطالب المجلس المحلي المؤسسة بالرسوم المحلية التي يتم توريدها لصالح المجلس المحلي لمدة خمس سنوات باعتبار المؤسسة بحاجة إلى هذه الرسوم.. لافتاً إلى أن المجلس المحلي قام بصرف خمسين مليون ريال لدعم المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في شهر رمضان الماضي ويواصل جهوده لمتابعة المؤسسة في تحقيق أكبر وأفضل خدمة للمواطنين، إلا أن الأمور خرجت عن السيطرة، ولهذا فقد أعلنت قيادة المحافظة والمجلس المحلي للحكومة رسمياً بأن محافظة الحديدة منكوبة ولم نجد أي تجاوب من أي جهة، حيث اكتفى مجلس الوزراء بالمبلغ الطارئ الذي اعتمده في اجتماعه بالمحافظة والبالغ ثلاثة مليارت و200 مليون ريال، وهو عبارة عن مناقصات بحاجة إلى دراسات وإعلانات وتحليل وتعاقد وتوريد بحسب قانون المناقصيت والمزايدات رقم23 لسنة2007 م.. الواقع وقد تم نشر مناقصتين في أغسطس الحالي لشراء وتوريد معدات وأدوات خطوط صرف صحي جديدة، ولدينا دراسات وخطط مستقبلية لوضع حلول جذرية لطفح المجاري واستبدال شبكة المجاري القديمة تماماً وتخديم مناطق جديدة وبتكلفة تقديرية32 مليون دولار أمريكي، وقد حصلنا على 8 ملايين دولار من وزارة التخطيط، والبحث جارٍ لتوفير باقي المبلغ لتنفيذ المشروع.

" مؤسسة المياه: الوضع خرج عن سيطرتنا وتعامل المواطن بلا مسئولية جزء من المشكلة

" حسن هيج: الحديدة مدينة منكوبة وهناك توجه جاد لمعالجة الأزمة